بدائل سياسات

حزيران/يونيو 2015

من أين يأتي الحل في سوريا ؟*

بسمة قضماني*

تُعدّ سوريا محوراً لأمن الشرق الأوسط ومستقبله، لكن مقومات تسوية النزاع في سوريا من خلال حل سياسي غير متوفرة حالياً. ففي الوقت الحاضر، لا توجد قدرة عند أي من أطراف النزاع على تأمين استقرار البلاد. ومنذ أن هزم تنظيم الدولة الإسلامية القوات العراقية في الموصل صيف 2014، توَّلد شعور بخطورة وإلحاح الوضع عند اللاعبين الدوليين نتيجة التهديد الجهادي، لكنه لم يكن كافياً لوأد الخصومات بينهم. وبات جليّاً بأن المسألة السورية لن تُحلَّ دون استراتيجية واضحة للولايات المتحدة لتدخل محسوب لا يتضمن تأجيج النزاع، وإنما يبني القدرة على إعادة الأمن من خلال تنظيم قوة عسكرية سورية متماسكة بدون مشاركة قوات أجنبية. يفترض هذا التقرير أن البلدان ذات التأثير الأكبر في الصراع ما زالت حريصة على النهوض بسوريا مرة أخرى ضمن حدودها الحالية وتلتمس مشاركة أمريكية-روسية أكثر جدية. ويقترح التقرير أنّ على الولايات المتحدة، إذا ما أرادت رؤية نتائج ملموسة على أرض الواقع، أن تحدد الهدف النهائي للحرب التي تخوضها ضد تنظيم الدولة الاسلامية مما يعطي المقاتلين السوريين شعوراً بجدوى القتال، بحيث يكون الهدف وقف آلة القتل الأسدية وإجبار النظام على نقل السلطة خلال فترة زمنية متفق عليها إلى هيئة انتقالية من شأنها أن تعيد استقرار البلاد وتقود عملية إعادة الإعمار.

مقدمة

تُعرف سوريا عند العرب بأنها "قلب العروبة"، وبعد أربع سنوات من النزاع أثبتت بأنّها مركز الجهاز العصبي للمنطقة. لقد أثار هذا النزاع مخاوف جمعية؛ وأدى إلى تحالفات غير متوقعة في المنطقة، والعالم العربي وما وراءه؛ كما أطلق عنان مشاريع ومخططات هيمنة متنافسة، مع وجود كثرة من اللاعبين والأجندات المتضاربة على الأرض السورية.

وعلى مدار الأربع سنوات لم تكن هناك أيّ محاولة جادة لحل النزاع السوري. حيث أثبتت استراتيجية الاحتواء التي ينادي بها الرئيس أوباما بأنها ضرب من الخيال بينما سعى نظام الأسد بشكل منهجي لأقلمة

* نشرت صيغة الأصلية من هذه الورقة بالإنجليزية من قبل مركز نوريف لبناء السلام في النرويج
* بسمة قضماني المدير التنفيذي لمبادرة الإصلاح العربي

النزاع، وتأجيج التطرف وتشجيع الفوضى، وانتهى الأمر باستنساخه لنفسه في هيئة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

هل الأسد أهون الشرَّين، كما يقترح بعض المسؤولين الغربيين الآن علناً؟ يمكن أن يتحقق ذلك فقط إن كان هؤلاء المسؤولون على استعداد لتجاهل استخدامه الأسلحة الكيماوية وصواريخ سكود والبراميل المتفجرة ضد المدنيين، فضلاً عن التعذيب الجماعي الموثّق في سجونه، وموت وجوع السكان المحاصرين من قبل قواته. وقد يقول البعض أنّه بصرف النظر عن الاعتبارات الأخلاقية، فإنّ انتقالاً مسيطراً عليه يحفظ بعض الاستمرارية للحكم يتطلب أن يكون الأسد "جزءا من الحل"، كما صرح المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا. والسؤال هو ما إذا كان الأسد مهتماً، وفي حال كان ذلك، فهل هو قادر على تأمين مثل هذا الانتقال؟ حتى الآن، لم يغيِّر الأسد موقفه قيد أنملة، كما تدل مقابلاته الأخيرة مع وسائل الإعلام الدولية. بيد أن المهم حقيقة هو أنّ قدرته على إعادة بسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني مشكوك بها. ومع وجودها المباشر على الأرض، يتضح بشكل متزايد أنّ ليس الأسد سوى واجهة لاستراتيجية تقودها إيران، مما حدا بالبعض إلى توجيه اتهام رسمي باحتلالٍ إيراني لسوريا، ويطرحون السؤال عمّا إذا كان هناك أي جدوى في محاورة النظام بما أن الطرف الذي يستطيع فعلياً أن يقدم الحل هو إيران. لا تستطيع جهة مسؤولة إعادة عقارب الساعة للوراء وإلغاء العواقب الوخيمة التي سببتها إدارة قاصرة للنزاع، بمجرد الإعراب عن تأييدها لمبادرة سياسية. فالحكومات التي وجدت أنّ من المناسب الاختباء وراء بيانات مفادها أن ليس هناك سوى حل سياسي لإنهاء النزاع تسهم ببساطة في إطالة أمده. إن ظروف التوصل إلى حل سياسي في سوريا غير موجودة حالياً ويجب أن يتم خلقها قبل أن يصبح بالإمكان تحقيق تسوية مقنعة.

الفشل الدولي: "بالمناسبة، ماذا بخصوص سوريا؟"

هناك أدلة وافرة على كيفية تحول الانتفاضة السورية السلمِية ربيع عام 2011 إلى حرب شاملة. فقد أدلى آلاف النشطاء بشهاداتهم حول كيف أنهم قاوموا حمل السلاح لعدة أشهر، وكيف جلبت دوامة الأحداث الكارثة التي تشهدها سوريا اليوم: كيف تم إطلاق الرصاص على المتظاهرين، وكيف أُطلق الرصاص أو أُلقي القبض على من حضروا الجنازات، كيف عُذب الشباب وكيف كانت الفتيات ضحايا العنف الجنسي في السجون وأحيانا أمام أقاربهنَّ الذكور. هذه العوامل مجتمعة، مترافقةً مع غياب إدانة واضحة للنظام من قبل مجلس الأمن الدولي، شجعت النشطاء على حمل السلاح. وهناك أيضا اتفاق واسع النطاق (بما في ذلك على الأرجح في روسيا) على أن تفجير تموز 2012 لما عُرف بـ "خلية الأزمة"[1]، والذي قُتل فيه رموز رئيسيين في النظام الذين ربما كانوا ليتخذوا منهجاً أكثر اعتدالا، سجل نقطة تحول في الأزمة. أولئك الذين بقوا وسيطروا، يقودهم بشار الأسد وأخوه ماهر، متفقون في رفضهم أي تعامل سياسي مع الثورة. لقد وصل انفصال النظام عن الناس بسرعة إلى نقطة اللاعودة وواجهت شخصيات المعارضة الأكثر اعتدالاً جدار الرفض وبالنتيجة تمّ تهميشها و ازداد الشعور عند الشعب بأن النظام أصبح بمثابة قوة محتلة في بلده.

شرع السوريون بالاعتماد على أنفسهم لتطوير آليات البقاء داخل مجتمعاتهم وطالب النشطاء بالدعم الخارجي لمواجهة القمع الوحشي. لكن مصادر الأموال الخارجية الآتية بشكل أساسي من منظمات إسلامية محافظة، حكومية وغير حكومية، قدمت خطاباً إسلامياً جنح إلى الطائفية معظم الأحيان. وكانت

[1] تتكون من وزير الدفاع داوود راجحة؛ ونائب وزير الدفاع وصهر الأسد آصف شوكت؛ ورئيس خلية الأزمة حسن تركماني؛ ورئيس مكتب الأمن القومي هشام بختيار. وقد كان وزير الداخلية موجوداً أيضاً وقد أصيب بجراح.

النتيجة أن فقد النشطاء العلمانيون الديمقراطيون المساحة التي قاموا من خلالها بثورتهم وباتوا خارج إطارها. ووُسمت المعركة ضد النظام بأنها معركة ضد العلويين وضد الشيعة. كما قررت روسيا وإيران وضع ثقلهما إلى جانب النظام وقدمتا دعماً مالياً هائلاً وعسكرياً مباشراً. وبحلول منتصف 2012 كانت مكونات صراع طويل ذي أبعاد إقليمية مقلقة قد أصبحت جاهزة بعد فشل بعثتي مراقبة، واحدة للجامعة العربية (كانون الأول 2011 – كانون الثاني 2012) وأخرى للأمم المتحدة (أيّار- نيسان 2012).كما أنّ استخدام روسيا لحق النقض ضد كل مشروع قرار في مجلس الأمن كان يؤدي في كل مرة إلى ظهور جماعات جديدة على الأرض تعلن تشكيل تجمع جديد ذي خطاب أكثر تطرفاً. وهكذا نرى أن الارتباط بين غياب الاستجابة الدولية وتطرف المقاتلين على الأرض لافت للنظر (قضماني وليجراند، 2013).

وكما اعترف أحد مبعوثي الأمم المتحدة الخاصين، فقد كُرِّست كل قمة أو لقاءٍ وزاري حضره في سياق مهمته للعديد من القضايا التي تعني الأطراف المشاركة ومصالحهم، وفي نهاية اللقاء كانوا يلتفتون إلى القضية السورية قائلين : "بالمناسبة، ماذا بخصوص سوريا؟".

كان هذا هو الحال، وما زال، بالنسبة للولايات المتحدة وروسيا. فالأولى لديها الإمكانية والنفوذ السياسي اللازمين لتغيير المعادلة على الأرض ودفع النظام وحلفاءه لتغيير حساباتهم. والثانية تحمل مفتاح عملية سياسية فعّالة من شأنها أن تنهي الحرب. لكنهما افتقرتا للإرادة السياسية للتصرف بحزم.

قدمت واشنطن للمعارضة دعماً يُبقيها على قيد الحياة، لكنها امتنعت عن إعطاء أكثر من ذلك؛ وفشلت أيضاً في تحديد استراتيجية محكمة لإنهاء النزاع وتدخلت في كل مناسبة لمنع حلفائها من توفير الأسلحة التي قد تُحدث فرقاً. لقد كان لدى الرئيس أوباما أسبابه لرفضه التدخل في سوريا، فبينما أراد ألا يحمل عبء المشكلة في سوريا كما حدث معه في العراق، جاء فشله مزدوجاً في هذه الأزمة. وذلك أولاً، بإعرابه عن موقف علني قوي حين قال بأن "على الأسد أن يتنحى"، دون توفير وسائل تحقيقه. وثانياً، بعدم إعادته تقييم موقفه في ضوء خطورة الوضع رغم النصائح الملحة من أكثر الشخصيات مكانة في حكومته عن "تهديد وشيك" يمثله الوضع في سوريا. فإن كان يخشى تدويل الأزمة، فقد حدث هذا التدويل بأكثر الطرق بشاعة مع ظهور المنظمة الإرهابية الأقوى في التاريخ الحديث. وقد تضيف واشنطن فشلاً ثالثاً في هذه الأثناء بتنفيذها غارات جوية على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا دون تحديد استراتيجية واضحة تحدد الأهداف النهائية لهذه الضربات، مما دفع وزير دفاع أوباما، تشاك هاغل، للاستقالة بعد أربعة أشهر من الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

أمّا روسيا، فقد كانت القوة المعيقة على الصعيد الدبلوماسي، بنقضها جميع قرارات مجلس الأمن التي تُدين النظام السوري. وعندما قررت استضافة المفاوضات، فشلت بضمان الحد الأدنى من المصداقية للعملية. مع ذلك وأيّاً كانت دوافعها، قد يكون تشجيع روسيا على إعطاء المزيد من الاهتمام لعملية سياسية لحل النزاع في سوريا هو السلوك الأسلم ولو على المستوى التكتيكي في غياب دور أمريكي فعال، ذلك لمجرد أنها تملك قدرة الضغط على النظام وأنها لن تفعل ذلك الا في سياق عملية تقودها هي. يكونّ الهدف من هذه المشاركة ان تنمو تدريجياً أرضية مشتركة بين المعارضة وروسيا. علماً بأنه من المرجح أن ينعكس احتمال فشل هذه العملية بتحقيق أي تقدم سلباً على علاقات روسيا مع النظام ويشجعها على أن تصبح أكثر حزماً في تعاملها معه. ويبدو أنَّ الإحباط الروسي قد أصبح ملحوظاً بعد أن واجه المسؤولون الروس تعنُّت وفد النظام في اجتماع كانون الثاني في موسكو 2015.

توفير شروط الحل السياسي

الوضع الحالي على الأرض لا يوفر أي من مقومات الحل السياسي. فالمبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا يواجه ما واجهه سلفاه. فقد اقترح تجميد النزاع في مدينة حلب محاولاً خلق مساحة لنفسه، ولو ضيقة، يستطيع المناورة من خلالها. وكان لدى دي ميستورا أملٌ بأن تُقبل فكرته دون الحاجة لضغط الدول ذات التأثير على النظام. بصدد ذلك، اكتفت إدارة الولايات المتحدة بتمنيها التوفيق له، أمّا روسيا فلم تسع لإشراكه في جهودها الخاصة عندما عقدت اجتماعاً في موسكو.

ميدانياً، وبينما تزداد معاناة المدنيين، فإن عدد الجهات التي تريد استمرار النزاع في تزايد: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأغلب الجهاديين، قوات النظام الخاصة وميليشياته بعناصرها غير السورية وراعيها الايراني، وأمراء الحرب من كلا الجانبين.أما أولئك الذين يريدون انتهاء الحرب فهم الأضعف، أي المجموعات المحلية ذات الحاضنة الشعبية التي بقيت في بيئتها والتي مازالت تدافع عن الأهداف الأصيلة للثورة (الحرية، والعدالة الاجتماعية، وإنهاء الدكتاتورية) دون أجندة أيديولوجية، والغالبية الساحقة من المدنيين الذين ليس لديهم من يمثلهم.[2]

أما خارج سوريا، فالحكومات التي أدانت الأسد محبطةٌ بسبب السياسة الأميركية التي جعلتهم جزءا من هذه المجموعة المترددة والمتذبذبة التي تكتفي بتصريحات محرجة امام القتل الجماعي المستمر من قبل النظام. حتى عندما فكرت بعض الدول الأوروبية، على وجه التحديد فرنسا، في لحظات معينة أنّ باستطاعتها أخذ زمام المبادرة والقيام ببعض التحركات الحاسمة بالتعاون مع دول المنطقة، كانت الولايات المتحدة تتدخل لتردعها بشكل حثيث. والنتيجة الآن، أن أوروبا الواهنة تواجه تهديد انتقال الجهاديين من وإلى سوريا عبرها، كما تدفق اللاجئين الذين يموتون غرقاً في البحر الأبيض المتوسط. وفي إيران وروسيا، دعا بعض السياسيين العاقلين الى حل وسط مع المعارضة السورية، لكنهم لم يلقوا آذاناً صاغية حتى الآن. وباعتراف من بعضهم فأنهم يأملون أن تصدر من واشنطن إشارة حازمة تعزز موقفهم الداخلي في بلادهم.

أما داخل سوريا، فإن جميع الأطراف تراقب الإشارات من واشنطن: أعضاء حكومة الأسد يناقشون كل بيان يدلي به المسؤولون الأميركيون؛ وقد أرسل مسؤولون موالون مراراً رسائل يعربون فيها عن رغبتهم بالانشقاق سائلين عما إذا كان هناك مخطط لدى المعارضة. وبين الجماعات المناهضة للأسد مقاتلين غير أيديولوجيين يأملون بدعم جدي من الدول الغربية يسمح لهم بإعادة تنظيم صفوفهم بسرعة واستعادة الغلبة على الجماعات الأسلامية المتشددة.

حملة مكافحة داعش والهدف النهائي

تحظى الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد داعش بإجماع واسع لدى قادة العرب والعالم والرأي العام. وتوافق جماعات المعارضة السورية على أن داعش عدو خطيروقد كانت المعارضة نفسها أول من تصدى له عام 2013. لكن الحملة تحتاج تعريفاً واضحاً للهدف النهائي منها كي تحقق نتائج سريعة لكن حتى الآن فإن الرئيس الأميركي ما زال يؤكد في كل فرصة أنّ استراتيجية مكافحة داعش تستهدف العراق فقط ولا نيّة له في استهداف النظام السوري. تكتفي الإدارة الأمريكية بإعطاء مجموعات مُنتقاة من مقاتلي المعارضة بعض الأسلحة وتُوكل لها مهمة قتال داعش حصراً، في الوقت الذي يسمعون فيه

[2] استطلاع لآراء السكان المدنيين في حلب بخصوص مبادرة المبعوث الخاص دي ميستورا "خطة وقف إطلاق النار" أجري في كانون الثاني 2015 يشير إلى أنّ 53% من السكان في مناطق النزاع يفضلون وقف إطلاق النار، بغض النظر عن التبعات (مبادرة الإصلاح العربي، 2015)

تصريحات مقلقة للمسؤولين الأمريكيين حول مستقبل الأسد وكأن الرسالة هي أنهم في حال كسبوا المعارك ضد داعش ستكون جائزتهم العودة والعيش في ظل الأسد. للأسف، لن يساعد ذلك في تعزيز معنوياتهم أو مصداقيتهم في عيون الشعب أو فصائل المعارضة الأخرى.

إنشاء قوة لتحقيق الاستقرار في سوريا

ليس لدى أيٍّ من أطراف النزاع قدرةٌ على فرض النظام والقانون على كامل الأراضي السورية في الوقت الحاضر. فالخيار ليس بين الفوضى وشراكة مع نظام بغيض يستطيع إعادة الاستقرار، وإنما هو بين الفوضى والفوضى إذا لم يتم تحديد استراتيجية متكاملة لفرض الأمن والاستقرار. إن وجود مثل هذه القدرة شرط أساسي للحل السياسي.

فمن جانب النظام، لقد أدت هجمات داعش على قواته منذ صيف 2014 إلى خسائر مهينة للجيش، وصدمت مناصري الأسد وبيّنت فقدانه لقدرته العسكرية. لقد تقلصت قوات النظام البرية من 315 ألف إلى أقل من 100 ألف جندي (حتى أن بعض المصادر تقدر العدد بأقل من 60)[3] منذ بداية الانتفاضة الشعبية ورد النظام بالعنف في 2011 (كوزاك، 2014). وقد عوض حلفاؤه في العراق ولبنان وطهران هذا النزيف جزئياً بتشكيلهم ميليشيات طائفية مع مقاتلين من مناطق بعيدة كباكستان وأفغانستان. لقد تضاعف عدد المقاتلين الأجانب إلى درجة أنه لم تعد هناك الكثير من التشكيلات السورية الصرفة في الجيش (وايت، 2014). وعندما هزم تنظيم الدولة القوات العراقية في الموصل، تم استدعاء آلاف المقاتلين العراقيين ليرجعوا من سوريا إلى العراق. فقوات النظام العسكرية أصبحت تتصرف كمليشيات بقيادات مستقلة عن بعضها البعض. تفرض الحصار على المناطق، وتنهب، وتخطف الرجال والنساء (وفي بعض الأحيان مقاتلين من مجموعات موالية)، وترتكب الجرائم بمباركة قادتها. في ظل هذه الظروف يصبح من الصعب تخيُّل أنّ النظام سيعيد فرض الأمن والاستقرارفي المناطق التي تسيطر عليها داعش حالياً. ولنفترض للحظة أن ادعاءات الأسد بأنّه الشريك الأنسب لمحاربة داعش صادقة، فهو قادر أن يُثبت ذلك على الفور بوقفه الهجمات ضد المدنيين وقوى المعارضة المسلحة وصرف جيشه لقتال داعش؛ لا حاجة للذهاب إلى جنيف من أجل هذا؛ إنّما هو بذلك سيجعل انعقاد جنيف جديد والبدء بالحل السياسي ممكناً.

أما من جانب المعارضة، فلا توجد قدرة حالياً على بسط قوة منظمة والسيطرة على الوضع الأمني. وعملية تطوير هذه القدرة تتطلب أن تلتزم جميع الأطراف الإقليمية بالعمل من أجل مشروع واحد، وهو ما فشلوا به طوال أربع سنوات. من المحزن ان تكون الولايات المتحدة هي وحدها القادرة على ضمان مثل هذا الالتزام من قبل جميع حلفائها اذا وضعت استراتيجية واضحة، مستخدمة التمويل الذي خصصته لبرنامج "التدريب والتجهيز" لإقناع دول الخليج بالمساهمة. إنّ اتخاذ موقف حازم من قبل الولايات المتحدة لن يكون بتأجيج النزاع، بل بزيادة احتمالات الحل السياسي.

قدّ يكون برنامج "التدريب والتجهيز" صالحاً اذا أُعيد النظر في آلية تطبيقه واذا تمّ تعديل المهمة لتشمل القتال ضد قوات الأسد. ولكن إذا أُقصت الولايات المتحدة الفصائل المقاتلة الموجودة حالياً على الأرض فستخلق أعداء إضافيين لسياستها.

تشكل الفصائل المحلية الصغيرة، التي يبلغ تعدادها بين 50 الى 500 رجل، أكثر من ثلث مقاتلي المعارضة. وهي تتمتع بحاضنة شعبية قوية وتتلقى دعم السكان المدنيين، لكنها لم تستطع يوماً أن تزيد

[3] أيمن عبد النور، All4Syria.info ، 18 آذار 2015 (عربي)

حجمها أو قدراتها لافتقادها الدعم المستدام. كذلك بالنسبة للضابط الذين انشقوا عن الجيش السوري وعددهم أكثر من 2,500، فهم يقبعون في مخيمات اللاجئين في تركيا والأردن دون عمل. كل هؤلاء يتوقون لخطة توحدهم ضمن استراتيجية مجدية، تصبح تشكل قوة جاذبة تضاهي تلك التي لداعش أو جبهة النصرة. هؤلاء يدركون أهمية محاربة كل من داعش والنظام. ويتفق معظمهم على أنّ قتال داعش يمكن أن يكون أولوية في كثير من الظروف طالما انهم مطمئنين الى مواجة النظام هي الهدف الأخير.

قد ينجح التحالف الدولي في إضعاف ثم في القضاء على داعش إذا كانت بقية استراتيجيته سليمة، أي إذا كان الهدف النهائي واضحاً. ورغم تطرّف جبهة النصرة وارتباطها بالقاعدة فإن علاقاتها مع المجموعات الأخرى هي علاقة تعايش وتعاون لأنها تحارب النظام. فالانتصارات المتتالية التي حققتها ساهمت في تعزيز شعبيتها وهذا يفرض على التحالف ان يتبع استراتيجية مختلفة ومزيد من الوقت للتعامل مع النصرة. وقد بذلت بعض الجهود من قبل شخصيات سياسية ودينية سورية معارضة لعكس تطرف مقاتلي جبهة النصرة، بهدف استقطاب عناصرها الليّنة وتفكيك المنظمة. فإذا بدأت الولايات المتحدة ببناء قوة استقرار هدفها الأخير مواجهة النظام، عندها تصبح في وضع يمكّنها من مطالبة المجموعات التي تقدم لها الدعم بالتخلي عن العلاقة مع جبهة النصرة ثم وضع النصرة أمام خيارين، إما التخلي عن علاقتها مع القاعدة أو مواجهة نفس مصير داعش.

طرح محللون ودبلوماسيون مطّلعون على النزاع السوري إنشاء قوة استقرار سورية تضم 50 ألف مقاتل في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات، تكون مهمتها فرض القانون والنظام على الأرض، ومكافحة أي قوة تعترض طريقها. وقد قوبلت هذه الخطة باهتمام وتأييد من قبل مسؤولين كبار في المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية.[4] حيث تقترح أن تُعهد للجنة استشارية سورية مسؤولية اختيار مقاتلين موثوقين كي يخضعوا لعملية تدقيق ويتم التأكُّد من التزامهم بمهمة القوة. ومع شريك سوري موثوق ستكون الولايات المتحدة قادرة على تحديد مجموعة أكبر بكثير من المقاتلين لتختار من بينهم. وسيكون للاتحاد الأوروبي أن يلعب دوراً هاماً في هذا السياق، وتحديداً في مجالات المهام العسكرية-المدنية، والشرطة، والحكم المحلي، وتنظيم عمل منظمات الدعم الإنساني، بالإضافة إلى إعادة اللاجئين.

قد يبدو الإطار الزمني طويلاً، لكن مجرد إطلاق مثل هذا البرنامج الذي يُمكِّن السوريين من الارتباط به والانضمام إليه يمكن أن يكون بداية تغيير المعطيات على الأرض. وعندما يحين وقت عملية تفاوض حقيقية لمعالجة الترتيبات الأمنية، تصبح هذه القوة – وإن كانت ما تزال في طور التكوين – جزءاً من الإجابة على التساؤلات الصعبة عمن سيضمن الأمن على أرض الواقع، وكيفية تجنب ما حصل في ليبيا.

مواءمة سلوك اللاعبين الإقليمين

بعد أن قدمت القوى الإقليمية الدعم لجماعات المعارضة كي تحارب النظام كل وفق حساباتها، لا بد ان تلتزم بالعمل في اتجاه واحد من أجل تنفيذ استراتيجية مشتركة. فهي تملك إمكانيات قوية للتأثير في الوضع العسكري على الأرض وكبح جماح بعض أكثر الجماعات تطرفاً. من الواضح ان المواءمة المرجوة قد بدأت مع التقارب بين دول الخليج وبينها وبين تركيا والذي انعكس بشكل واضح على الأرض. يبقى على الولايات المتحدة أن تنجح في إقناع هذه الدول بأنّ الهدف النهائي هوانتقال حقيقي من نظام الأسد وليس تعزيز القوات الشيعية لإضعاف الطابع السُّني لسوريا.

[4] www.atlanticcouncil.com. قام معهد أبحاث المجلس الأطلسي بنشر تقرير عن قوة الاستقرار الوطنية السورية في نيسان 2015

أما من جهة النظام، فإيران هي الوحيدة التي تستطيع أن تقرر وتضع خطة لانسحاب حزب الله والمقاتلين العراقيين، إضافةً إلى قادتها الذين يقاتلون حالياً في سوريا. قد تكون طهران مهتمة بصفقة حيال سوريا بعد إتمام مفاوضاتها مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي وحصولها على اعتراف واضح بدورها الاقليمي الذي يشمل سوريا والعراق لكن من الاصح انها تسعى الى كسب الوقت قبل تحديد مطالبها في مفاوضات سياسية. وكحال روسيا، فقد أظهرت إيران طوال فترة النزاع بأنّها لن تعيد النظر في موقفها إلا عندما توقن أن لدى الولايات المتحدة استراتيجية لزيادة تدخلها في سوريا.

التفاوض على حل سياسي

لقد استمرت مفاوضات جنيف في كانون الثاني 2014 بمجملها أسبوعين فقط، وفشلت في تحقيق أيّ من الهدفين الأساسيين المدرجين على أجندتها، أي مواجهة الجهاديين والتأسيس لهيئة حكم انتقالي، عندما رفض وفد النظام السوري مناقشة أيّ تغيير سياسي وأعطى الأولوية الحصرية للحرب ضد الإرهاب، في حين ظل وفد المعارضة ملتزماً بنص جنيف 2012 وأنّه يجب تأسيس جسم سياسي جديد – أي هيئة حكم انتقالي – قبل أن يصبح من الممكن شنُّ حرب فعّالة ضد المتطرفين. لم تطرح القضية الكبرى وهي مصير الأسد بل تم تجاهلها من قبل الجميع. وبدا واضحاً أن وفد النظام لا يملك تفويضاً بمناقشة أي أمر يتجاوز "محاربة الإرهابيين"، وهو الخط الرسمي الذي تشبث به الأسد طوال أربع سنوات. وفي اللحظة الأخيرة، تقدم وسيط الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، باقتراح إطلاق مسارين متوازيين لمعالجة القضيتين في وقت واحد. وقد وافقت المعارضة على هذا الاقتراح، لكن وفد النظام رفضه، مما دفع الإبراهيمي لأن يعلن فشل المفاوضات ويلقي اللوم صراحة على النظام.

اليوم، وبعد سنة ونصف من مؤتمر جنيف، أصبحت الحرب ضد داعش أولوية دولية. ورغم إدراك المعارضة السورية لهذا الواقع، إلا أنها ترى أن الملفين متداخلين ولا فصل بينهما. لذا تبقى المفاوضات التي تطرح المسارين بالتوازي، كما طرح الإبراهيمي، مقترحاً قائماً كإطار مقبول ضمن التوافق الدولي الذي تمثله وثيقة جنيف.

بات كثيرون في المعارضة يدركون أنّ التنازلات ستكون ضرورية من أجل ضمان مستقبلٍ آمن للطائفة العلوية، وليس لإنقاذ الأسد. فهناك مؤشرات عديدة على أن الطائفة العلوية تعيش مأساة، ذلك أنّ عدد القتلى في صفوف شبابها الذكور كبير جداً ويهدد مستقبلها ديمغرافياً. وهي تعيش في الخوف والعزلة، مُقتنعةً أنّه لا خيار لديها سوى القتال من أجل بقائها. كما أن الرقابة المكثفة التي تخضع اليها الطائفة نجحت حتى الآن في منع أفراد من النظام من القيام باتصالات مع المعارضة. أمام هذا المأزق ينبغي أن يُجبَر الأسد بواسطة حلفائه على السماح لشخصيات مؤثرة بالمشاركة في مفاوضات وذلك وفقاً لجدول أعمال متفقٍ عليه مسبقاً. إن الدور الأهم الذي يمكن للدول الحليفة للنظام ان تلعبه هو تحديداً في ضمان مشاركة مفاوضين مؤثرين من النظام وتأمين سلامتهم.

قد تستغرق عملية التفاوض وقتاً طويلاً وتحتاج الى مكان آمن حيث يمكن مناقشة الخيارات واختبار النظريات دون أي مخاطر لأصحابها. وعندما تنخرط الأطراف في عملية تفاوضية جدية سيكون هناك مجال لمطالبة الأطراف بالمقايضات والتعامل بمرونة مع معطيات جنيف، ولكن ليس قبل ذلك.

من الهام إرسال رسالة واضحة لجميع الأطراف –وخاصة مقاتلي كلا الطرفين- أنّ العملية القائمة تتمتع بدعم دولي قوي وقد تعود عليهم بالنفع إن دعموها وهذا من شأنه أن يُلزم المعارضة ويطرح خيارات جديدة للتسوية.

تمثيل المعارضة

شكلت انقسامات المعارضة السورية عامل إحباط للسوريين وغير السوريين على حد سواء. يعود بعض هذه الانقسامات لأسباب أيدولوجية، بينما يعود بعضها الآخر لاختلافات في الرؤى حول الاستراتيجية المثلى التي ينبغي اتباعها. كثير من هذه الخلافات نشأ بسبب نزاعات ضيقة الأفق ومنافسات حزبية ضيقة ونقص الخبرة في مجال تنظيم العمل الجماعي. ولا بد من الاعتراف هنا أن الائتلاف الوطني المعارض في سوريا لم يرتق البتة إلى مستوى عمل جبهوي منظم، ولطالما كان عرضة للانقسام بسبب التأثيرات الإقليمية التي تلعب على وتر الطموحات الشخصية. أما هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي، والتي ما زالت تحظى ببعض الاهتمام من قبل المجتمع الدولي، على اعتبار انها تؤثرفي صفوف المعارضة الصامتة في الداخل السوري، ولكنها لا تتمتع بأي علاقات مع المجموعات المسلحة على الأرض، وهي في الواقع على حافة أن ينفرط عقدها. ومن نافل القول إن هذه الانقسامات تصب في طاحونة النظام السوري وتخدم خطابه المعلن حول عدم وجود بديل له. ولكن، ورغم أن نقاط الضعف لدى المعارضة حقيقية، فإن ما زاد في ضعف فعالية المعارضة هو غياب أي استراتيجية جدية بخطوات عملية تقدمها أو تدعمها أي مجموعة من الدول الفاعلة. ولا يوجد أي إيحاء للمعارضة بسلوك توجه ما يسمح لها بالحشد لا في طريق العمل المسلح المجدي ولا للانخراط في مسار سياسي جدي ولا للتوجه نحو المسار القانوني بهدف محاكمة المسؤولين عن الجرائم الكبرى لدى المؤسسات القانونية الدولية.

شكل لقاء شخصيات من كتلتي المعارضة الرئيسيتين (الائتلاف الوطني وهيئة التنسيق) في القاهرة في شهر كانون الثاني/يناير 2015، والذي صدر عنه بيان من عشر نقاط، نموذجا واعدا تعتزم المعارضة البناء عليه. وبغض النظر عن فشل جولتي الحوار في موسكو، فلعل الخطوة المقبلة الأكثر ضرورة هي عقد مؤتمر للحوار الوطني تتمثل فيه كافة الاتجاهات والحركات مهما كانت صغيرة، لتتفق على برنامج موحد. ولا شك أن عقد مثل هذا المؤتمر سيسهم في حماية الفريق المفاوض من التجاذبات الإقليمية وسوف يؤمن الحد الأدنى من النزاهة للعملية الانتقالية والمؤسسات التي ستنبثق عنها.

ويمكن أن يترافق ذلك مع جهد مواز يتمثل في تشكيل فريق عمل صغير من الخبراء السوريين الذين يتمتعون بمهارات تفاوضية عالية يخوض في عملية تفاوضية هادئة، ويقدم تقاريره إلى المؤتمر الوطني. ولا يُشترط بالضرورة أن يكون هؤلاء الخبراء منتمين لأي فريق سياسي أو اجتماعي بعينه بل سيتلخص دورهم في وضع مقترحات للمراحل التفاوضية وخيارات التسويات لمختلف مواضيع الصراع وتحضير وسائل لحل العقد المتوقعة.

أما في حال فشل المؤتمر الوطني في التوصل إلى موقف موحد، فذلك سيفسح المجال امام الأطراف الخارجية لاختيارمعارضة وفرضها كأمر لواقع.

التعامل مع الأسد

لم يعد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة يعتبر رحيل الأسد شرطا مسبقا للدخول في مفاوضات. ففي وثيقة نشرت في أوائل شهر شباط / فبراير 2014، يصف الائتلاف تصوره لهيئة الحكم الانتقالي وتشكيلتها ودورها من دون أن يأتي على ذكر رحيل الأسد. وفي هذا ما يشير إلى أن الائتلاف يفهم ويقبل قواعد التفاوض. يبقى ان إغفال الفوارق في هذا الشأن يعكس رغبة في التمويه إذ أن ثمة فرقا بين حماية الأسد ونظامه والإبقاء عليه من دون تبديل من جانب، وفكرة إبقاء الأسد في السلطة لفترة محددة حتى يتم رحيله كجزء من العملية الانتقالية نحو نظام ديمقراطي مبني على قواعد دستورية من جانب آخر.

فالاحتمال الأخير يفسح في المجال أمام حل سياسي بينما يعني الخيار الأول بقاء الحال على ما هو عليه الآن.

تحديد تسلسل الخطوات: العسكري والأمني أولا

أفضل ما يمكن وصف نظام الأسد به هو أنه نظام أمنوقراطي – وهو نظام بات شائعا في العالم العربي - يتصف بوجود مؤسسات سياسية ضعيفة تشكل واجهة للأجهزة الأمنية والعسكرية التي تهيمن على كل قطاعات الحياة العامة. مع العلم أنه في سوريا تبرز صعوبة إضافية تتمثّل في كون الأجهزة الأمنية والعسكرية متشابكة لدرجة يصعب فصل الواحدة عن الأخرى. من الواضح إذاً أن أي عملية تفاوضية يجب أن تبدأ بمعالجة القضية الأمنية والاتفاق على أسس إعادة بناء القطاع الأمني. كي يتم حل التشابكات بين الأجهزة العسكرية والأمنية لا بد من الجلوس مع مسؤولين مختارين من القطاعين الأمني والعسكري إضافة إلى شخصيات ذات نفوذ اجتماعي داخل الطائفة العلوية، بحيث تتعهد جميع الأطراف على أن المشاكل الطائفية لن تُحل عن طريق القوة، وأنه سيتم اتخاذ إجراءات خاصة لحماية السوريين من مختلف الخلفيات الطائفية والاجتماعية والمذهبية والتعامل مع مخاوف الجميع على أنها مشروعة وتستحق تدابير وقائية.

هذا لا يعني أبداً أن الحل يكمن في عقد صفقة طائفية. فالتوافق على ترتيبات انتقالية بين الطرفين المتفاوضين على أسس مؤقتة من شأنه أن يطمئن مختلف المكونات ويجنّبنا المحاصصات الطائفية في النظام السياسي. يبدأ ذلك بتشكيل اللجان الأمنية والعسكرية تكون مهمتها أولا، تحديد الشروط التي سيتم على أساسها إعادة تشكيل الجيش والأجهزة الأمنية؛ ثانيا، دمج قوى المعارضة المسلحة في تركيبة الجيش الجديد (سيساعد على ذلك بالطبع وجود قوة عسكرية منظمة عند المعارضة الحالية)؛ ثالثا، البدء بعملية إصلاح القطاع الأمني بما يتطلبه الأمر من نزع سلاحٍ وإنهاء مهام بعض الأجهزة والأفراد وبرامج إعادة التأهيل وغيرها؛ أي اعتبارات طائفية ستكون مؤقتة ومحصورة بالقطاع الأمني فقط. وسوف يفسح هذا في المجال أمام تشكيل المؤسسات (المدنية) الانتقالية الأخرى (الدستور ومؤسسات الحكم والنظام التشريعي والإدارة المحلية، إلخ..) على أساس مبدأ المواطنة المتساوية. إن السوريين عموما بمن فيهم تيار واسع داخل الطائفة العلوية يرفضون تقاسم السلطة على أساس طائفي ولا يرغبون في تسويةٍ على الطراز العراقي، حيث أدت الإطاحة بالنظام الدكتاتوري إلى تفكيك البنية الوطنية للبلد.

وسوف يتعين على المفاوضين السوريين، خلال عملية الاتفاق على خطة تغيير الأجهزة الأمنية، أن يقوّموا بشكل دقيق إمكاناتهم الذاتية وما يمكنهم إنجازه بقدرات سورية دون دعم خارجي. ومن ثم، يتعين عليهم تحديد احتياجاتهم بالنسبة للدعم الذي يتطلعون إليه من قبل المجتمع الدولي وبشكل خاص حاجتهم الى قوات حفظ سلام دولية، مع تحديد مهام هذا القوات وأماكن تواجدها وطرق انتشارها.

سحب القوات الأجنبية

من البديهي أن سحب القوات الأجنبية يشكل شرطاً أساسياً لأي ترتيب أمني لكنه يتطلب تحديد جدول زمني واقعي لانسحاب هذه القوات وضمان تعاون الأطراف الاقليمية سواء تلك الداعمة للمعارضة في مجال ضبط قنوات التمويل أوالسيطرة على حركة المقاتلين عبر الحدود. أما فيما يتعلق بالقوات الأجنبية التي تقاتل مع النظام، فتشكل إيران المُحاور الأساس لسحب قوات حزب الله والمقاتلين العراقيين والشيعة الآخرين. وأمام تقدم المعارضة ميدانياً، على طهران – إذا ما اعتُبرت شريكا كاملا في حل الصراع

السوري– أن تقتنع بأن حكومة وحدة وطنية ستعمل جادة على إيجاد حل لمصادر القلق المشروعة لديها. ومن واجب إيران أيضا أن تتعهد بعدم العمل على خلق قوة تشبه قوة حزب الله في سوريا، بما أن ذلك سيعني احتلالا بالواسطة، ومن الواضح أن ذلك لن يأتي بالاستقرار المنشود على سوريا.

وبمجرد التوصل إلى خطة لحل القضايا الأمنية والعسكرية بما في ذلك سحب القوات الأجنبية، سيكون من الممكن الالتفات إلى الجوانب الأخرى للتسوية، وأهمها ما يلي:

الإطار الدستوري

عملت بعض المؤسسات البحثية الدولية على تطوير دراسات للمرحلة الانتقالية بالتركيز على الإطار الدستوري معتبرة إياه المجال الحاسم في العملية الانتقالية. والذي لا بد أن ينظر إليه على أنه أداة لتطبيق التسوية السياسية دون أن يكون الحل الحاسم. ومفيد التذكير أن عدة مشاريع بحثية (بما في ذلك مشروع اليوم التالي 2012) كانت قد ناقشت بالفعل خيارات متعددة لدستور للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك استخدام دستور 2012 نفسه بعد تعديل بعض من مواده الإشكالية، أو العودة إلى دستور 1950 الذي يقول السوريون أنه يرمز إلى مرحلة ديمقراطية في تاريخ البلاد، أو كتابة دستور جديد يشكّل قطيعة واضحة مع الماضي. وثمة أمثلة من سياقات أخرى، بعد الصراع أو بعد إسقاط الدكتاتورية تُظهر لنا أن استخدام الدستور القائم قد ساعد في طمأنة السلطات الحاكمة بأن ثمة استمرارية معينة يتم أخذها بعين الاعتبار، على أن تجري فعلياً تغييرات تدريجية جوهرية على نص الدستور، وذلك حتى انعقاد جمعية تأسيسية تقوم بصياغة دستور دائم للبلاد يضع نظام رئاسي أو برلماني بما في ذلك إنشاء غرفة عليا في البرلمان (مجلس شيوخ) كهيئة قادرة على طمأنة الأقليات وضمان تمثيلها بشكل أفضل.

اللامركزية

قضية اللامركزية قضية سياسية بامتياز. وقد أخذت المعارضة تدريجيا تعترف بأن التطلعات الجديدة والتغييرات التي طرأت على الأرض على مدى السنوات الأربع الماضية تتطلب إعادة تشكيل نظام الحكم وتوزيع السلطات. ويعتبر ظهور تجارب المجالس المحلية تطور ايجابي. وينبغي العمل على تحويل جزء من صلاحيات وموارد السلطة المركزية إلى المجالس المحلية كجزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية. كذلك تشكل خطة اللامركزية المبكرة أفضل وسيلة لإبقاء البلاد وجميع مواطنيها موحدين في إطار دولة واحدة. والحال أنه، لكي تتم طمأنة الأكراد وتشجيع المعتدلين بينهم، فكلما تم التفكير الجدي بهذا الموضوع في وقت مبكر جاءت النتيجة أفضل. ويتعين على المفاوضين أن يبحثوا عن نماذج للامركزية ونتائجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بحيث تتضمن اتفاقية السلام المتوخاة خيارات سياسية محددة تعيد ترتيب نظام الحكم بشكل سلمي، بحيث يعترف بتنوع المجتمع السوري.

إعادة البناء وعودة اللاجئين

لا شك أن عملية إعادة البناء وعودة اللاجئين إلى ديارهم سوف تستغرق بضعة سنوات ناهيك عن حاجتها للمساعدات الخارجية الضخمة. ولسوف يتعين أن يشارك في هذه العملية كل من الحكومة المركزية والهياكل الإدارية المحلية والبنى المجتمعية وأشكال المجتمع المدني الأخرى. وفي حال فشلت هذه العملية، فسيكون في حكم المؤكد عودة الفساد والحكم السيء والتهميش.

وضع برنامج العدالة الانتقالية بشكل مبكرً

إن برنامجا للعدالة لانتقالية سيكون ضرورة أخلاقية، لا بل وسياسية، وينبغي وضعه في صلب أي خطة لحل تفاوضي. إلا أن الكثير من السوريين الذين يرون المرحلة الانتقالية كفترة لالتئام الجروح وللشفاء، يعتقدون محقين أن المجتمع السوري لا يمكنه تحمل تداعيات تطبيق برنامج عدالة وفتح الملفات المؤلمة في بداية المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فمن الضروري صياغة برنامج متكامل للعدالة الانتقالية والاعلان عنه كي تصل الرسالة لجميع المتضررين وأهالي الضحايا بأنه لن يفرَّط بحقوقهم. مع العلم أن الجزء الأكبر من هذا البرنامج لن يكون قابلاً للتحقيق إلا بعد فترة من الزمن عندما تكون المؤسسات الانتقالية قد اكتملت ويكون الأمن قد تحقق للجميع. وبالتوازي مع ذلك، فإن خطة الحل السياسي لن تكون كاملة إذا ما شملت اتفاقا يضع معايير للعفو عن بعض المتورّطين في الانتهاكات وآليات محددة للمساءلة يتم الاتفاق عليها بين الفرقاء المعنيين[5]. وعلى الرغم من أن مقارنة الأعداد سوف تُظهر بوضوح أن النظام مسؤول عن العدد الأكبر من الجرائم، فإن وضع هذه المعايير بحيث تشمل طرفي الصراع سوف يشجع الثوار على قبول فكرة العفو خوفا من أن تشمل المساءلة مقاتليهم.

وقف الاقتتال

لقد تعمدنا في هذه الدراسة أن نُبقي مسألة وقف إطلاق النار خارج تحليلاتنا، ليس لأن وقف إطلاق النار يمكن أن يحدث فقط بعد الاتفاق على خطة شاملة أو أن مقترحات تجميد القتال المطروحة من قبل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في حلب ليست مفيدة، بل العكس هو الصحيح: فهذه جميعا يجب أن تُتابَع من دون توقف من أجل وقف معاناة السوريين في أقرب وقت ممكن. بيد أن التجربة قد أظهرت في عدة حالات صراع مماثلة (بما في ذلك الجهود المؤودة في الحالة السورية في الأعوام الربعة الماضية) تُرينا أن الفرقاء يمكنهم أن يتجاهلوا قرارات وقف إطلاق النار وأحيانا كثيرة يخرقونها ما داموا لا يرون في الأفق تسوية سياسية جدية. ومن هنا فنحن نرى أن وقفا لإطلاق النار سواء أكان جزئياً أو كلياً سوف يصبح ممكناً حالما يبدأ مسار دبلوماسي يتمتع بحد أدنى من المصداقية ويرسم أفق الخروج من الجحيم.

الجدول الزمني

قد يكون من الصعب تحديد جدول زمني لتحقيق كافة مراحل الاتفاق، بالمقابل، يجب التنبه إلى التعقيدات العديدة التي سوف تنجم عن تنفيذ المراحل المختلفة من العملية الانتقالية وهو ما لا يمكن تجاوزه إلا باحترام الجدول الزمني، وعدا ذلك سيقود في النهاية الى الفشل. وليت العملية التفاوضية السورية تستمد العبر من مسارات بناء السلام في كل من العراق واليمن وليبيا، حيث عادت الخطوات نصف الناضجة وانعدام خطط الاستقرار والترتيبات الأمنية الضعيفة جميعها لتنفجر في وجه أولئك الذين صمموها.

الطريق الى الخلاص

ما زال النظام يرى أن الخطر على نفسه من جرّاء عملية سلام يفوق خطر استمرار الصراع. لذلك لا مجال لبناء ديناميكية سياسية إيجابية إلا بتحييد اللاعبين الذين لهم مصلحة في إجهاضها أولهما الأخوين

[5]أنظر تقرير مبادرة الاصلاح العربي عن معايير وآليات المساءلة في سوريا

الأسد ثم الحرس الثوري الإيراني وحزب الله، ومنعهم من السيطرة على إعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية. ومن ثم وضع الخطوات المختلفة للعملية السياسية في ترتيبها الزمني الصحيح.

لقد عانى السوريون من جرائم تجعل من تحقيق العدالة الانتقالية ركن أساسي من العملية الانتقالية وعودة اللحمة بين أطياف الشعب. لكن المواطن السوري العادي يعي تماماً المخاطر التي تحدّق بالمجتمع، وربما نجده مستعد لتسويات. وقد يقبل عدد من المعارضين بتسوية لا تلبي كل طموحات الثورة وذلك من أجل إيقاف النزيف الحاصل والحفاظ على بلدهم من الانهيار أو التقسيم. من المستحيل أن ينسى السوريون ما أصابهم من ظلم وأذى لكنهم قد يقبلوا بتأجيل الجزء الأكبر من ملفات العدالة الانتقالية إذا أيقنوا أنها آتية ولو بعد مرحلة يتم فيها التوصل الى اتفاق سياسي ويعاد بناء المنظومة القضائية الوطنية.

إن ترداد عبارة أن الأسد يجب أن يبقى وإلا فلن تبقى سوريا هي مسألة مرفوضة عند الأغلبية الساحقة من السوريين. لأنها لا تختلف في جوهرها عن الشعار الشهير الذي أطلقه شبيحة النظام "الأسد أو نحرق البلد". وفي هذه الأثناء يتحول البلد تدريجيا إلى بلد محتل من قبل داعش من ناحية وإيران والقوى الخاضعة لها من ناحية ثانية. أما الأسد، الذي تحاول بعض الدول الحفاظ عليه باعتباره شريكا، فلم يعد أكثر من خيال لشخصيته القديمة، يفتقد للقوة العسكرية اللازمة من أجل مواجهة داعش ولتحقيق الأمن في البلاد.

لقد تحركت دول المنطقة لتضع استراتيجية دعم عسكري مشتركة للثوار بعد أن دب اليأس من الرئيس أوباما. أما الدول الأوروبية، فما زالت تنتظر إشارة من الإدارة الأمريكية دون أن تبادر بعمل ما متناسية بذلك انها تواجه مخاطر لا تتعرض لها واشنطن وأنها لا تستطيع ان تكتفي باستراتيجية لإدارة الأزمة السورية ستمضي أبعد من مجرد احتواء الجهاديين.

المصادر والمراجع

مبادرة الإصلاح العربي. 2014. "معايير المساءلة في سوريا وآلياتها"، نيسان/ابريل، متوفرة على الرابط: **http://www.arab-reform.net/criteria-and-mechanisms-accountability-syria**

مبادرة الإصلاح لعربي. 2015. "أصوات حلبية تدعم الهدنة – استطلاع رأي"، شباط/فبراير، متوفر على الرابط: **http://www.arab-reform.net/aleppo-voices-support-truce-new-opinion-survey**

بي بي سي (**BBC**). 2015 "مقابلة مع بشار السد أجراها جيرمي بوين. شباط/فبراير 2014، متوفرة على الرابط: **http://www.bbc.co.uk/programmes/p02jhfpd**

بسمة قضماني وفيليكس لوغران. "تقوية المجموعات المسلحة الديمقراطية في سوريا،" أيلول/سبتمبر موجودة على الرابط: **http://www.arab-reform.net/empowering-democratic-resistance-syria**

كريستوفر كوزاك. 2014. "نظام الأسد تحت الضغط: التذمر والاحتجاج بين العلويين والأقليات الأخرى في سوريا،" مركز أبحاث لحرب، 15 كانون الأول /ديسمبر، متوفر على الرابط: http://iswsyria.blogspot.com/2014/12/the-assad-regime-under-stress.html

ج. تيبرمان. 2015 "الرئيس السوري يتحدث: حوار مع الرئيس الأسد." مجلة فورين أفيرز آذار/نيسان مارس/ابريل

المعهد الأمريكي للسلام. 2012 "اليوم التالي: نحو دعم انتقال ديمقراطي في سوريا." متوفر على **http://media.usip.org/reports/The-Day-After-Project-Summary.pdf**

ج. وايت. 2014.

كتائب الأسد الأجنبية الرئيسية. 22 كانون الأول/يناير، متوفر على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/.../assads-indispensable-foreign-legions

عن الكاتب

بسمة قضماني هي المديرة التنفيذية لمبادرة الإصلاح العربي. بين عامي 2005 و2011، شغلت منصب مستشارة خاصة للعلاقات الدولية في المركز القومي للبحوث في فرنسا؛ وباحثة رئيسية زائرة في المعهد القومي الفرنسي (كوليج دو فرانس) ومستشارة لمدير العلاقات الدولية فيه. ترأست في الفترة من 1999 إلى 2005 برنامج الحوكَمة والتعاون الدولي في مكتب مؤسسة فورد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ألفت كتاب هدم الجدران (ليانا ليفي، 2008). أحدث منشوراتها فيما يخص الشأن السوري هو تقرير لمبادرة الإصلاح العربي (ARI) بعنوان "تعزيز الجماعات المسلحة الديمقراطية في سوريا" (2013). أسست سابقاً وأدارت برنامج الشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس، وهي أستاذة للعلاقات الدولية في جامعة باريس.

عن مبادرة الإصلاح العربي

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 كشبكة مستقلة من مراكز ومعاهد بحثية عربية وأروبية وأمريكية. ورسخت المبادرة منذ تأسيسها انطباعاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة، من خلال الأبحاث، وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة، وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتقاسمون الرؤى الإصلاحية.

نشرت صيغة الأصلية من هذه الورقة بالإنجليزية من قبل مركز "نوريف" لبناء السلام في النرويج.

الأوراق الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربي تعبر عن رأي كاتبها ولا تمثل بالضرورة موقف أو رأي المبادرة.

حقوق النشر محفوظة لمبادرة الإصلاح العربي ومركز "نوريف" لبناء السلام في النرويج.

كل إعادة نشر للورقة أو استخدام جزء منها يتطلب الحصول على موافقة المبادرة.

© مبادرة الإصلاح العربي حزيران/يونيو 2015

contact@arab-reform.net